ملحق اليوم

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

9

مانشيني: لو كان بالوتيلي زميلي في الملعب لضربته

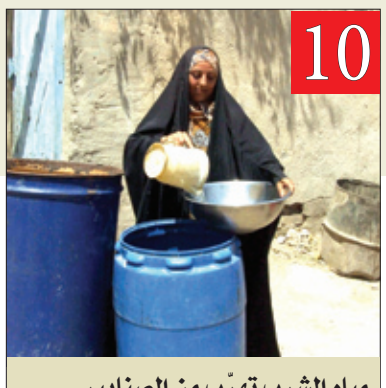

10

مياه الشرب تهرّب من الصنابير.. ومعامل تعبئة بلا رقيب!

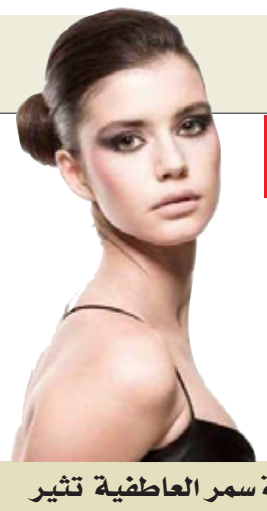

15

علاقة سمر العاطفية تثير استياء معجبيها

الحكومة تأمر البنك المركزي بإشراكها في السياسة النقدية

◆ المالية النيابية: توجّه السلطة التنفيذية يؤكد سعيها للتجاوز على احتياطي الموازنة

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

كشفت اللجنة المالية النيابية عن كتاب صادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء موجه إلى البنك المركزي يحذره من إقرار سياساته دون الرجوع إلى الحكومة، وهو ما اعتبرته اللجنة تدخلا صارخا في عمل الهيئات المستقلة، مؤكدة مناقشة هذا التوجه في جلستها التي ستعقد اليوم الأحد.

وقال عضو اللجنة فالح الساري "إن كتابا صدر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء في ١٥ آذار الماضي يعتبر بمثابة تدخل صريح في مهام البنك المركزي ويبين رغبة الحكومة في الاستحواذ على الهيئات المستقلة من خلال التجاوز على المواد الصريحة للدستور".

ونقل الساري في مقابلة مع (المدى) أمس عن الكتاب ما هو نصه "استنادا إلى المادة (١١٠/ ثالثا) من دستور جمهورية العراق التي أشارت الى ان من اختصاصات السلطات الاتحادية الحصرية رسم السياسة النقدية وإنشاء البنك المركزي وإدارته.. لذا نرجو تقديم السياسة النقدية للبنك المركزي إلى مجلس الوزراء لاطلاع المجلس عليها وإقرارها وعدم اعتماد سياسات بدون إقرارها من مجلس الوزراء مستقبلا"، متابعا "إن القرار اعتبر البنك المركزي احد دوائر مجلس الوزراء وهو تدخل في الاقتصاد العراقي ومشروع بناء دولة المؤسسات".

ويرى عضو اللجنة المالية أن الدستور كان واضحا في تحديد دور الهيئات المستقلة لاسيما البنك المركزي والذي يتولى مهام رسم السياسة النقدية، وقال "إن التوجه الحكومي سيضعف من الثقة الدولية للبنك المركزي". وعن النية المبيتة للحكومة وراء هذا القرار أرجعها الساري لأمرين، مبينا أن "الأول للتجاوز على احتياطي الموازنة.. وبدا ذلك واضحا في موازنة ٢٠١١ عندما حاولت الإفادة من ٥ مليارات دولار". وقال "إنهم لا يعرفون أهمية الاحتياط الذي يشكل قوة العراق الاقتصادية.. مثل هكذا عقليات كيف لها أن تدير اقتصادا ناميا وواعدا في البلاد"، أما السبب الأخر، فقد عزاه الساري إلى "الإطاحة بقيادة البنك المركزي الحالي والتي هي محل إشادة من جميع المنظمات الدولية ذات العلاقة، وإن بعض الجهات المهيمنة على القرار السياسي تحاول استبدالهم بآخرين موالين لأحزاب معينة".

وحذّر عضو اللجنة المالية من "أن هذا الإجراء سيمنح الحكومة سياسة تضاف إلى مثيلتها الفاشلة.. فهي (الحكومة) أخفقت في مكافحة الفقر وتقديم الخدمات فضلا عن ملف الكهرباء الذي يشهد تراجعا مستمرا.. نحن الآن على أعتاب النظام الشمولي وستدمر المؤسسات التي لها دور في تقدم العراق.. التوجه الحكومي ليس وليد اللحظة بل سبقته حملات إعلامية على البنك".

وفي ما يتعلق بالإجراءات المتخذة من قبل اللجنة المالية شدد الساري على أنها ستناقشه في اجتماع اليوم، كما دعا البنك المركزي إلى رفع دعوى أمام المحكمة الاتحادية لنقض هذا القرار، ولفت إلى أن "القرار الذي أصدرته المحكمة في وقت سابق منح بموجبه الحكومة صلاحية تعيين محافظ البنك المركزي لكنه لم يسمح لها بالتدخل في سياسات البنك والأمور الفنية".

ايتام العراق يتظاهرون في ساحة الفردوس من أجل حقوقهم.. (أ.ف.ب)

لجنة تحقيقية توصي بإقالة الشهرستاني

□ بغداد/ المدى

أوصت اللجنة المشتركة من لجنة النفط والطاقة ولجنة النزاهة في مجلس النواب للتحقيق في العقود الوهمية في وزارة الكهرباء في عهد وزير الكهرباء السابق رعد شلال، بإقالة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني من منصبه مع عدد من المسؤولين في وزارة الكهرباء لتحملهم المسؤولية "الرئيسة" في المخالفات القانونية في هذه العقود.

واستعرض التقرير الذي نشرته وكالة كل العراق مفاصل عدة من سير عملية التحقيق والنتائج والتوصيات حول العقود الوهمية حيث بدأ بأصل المشكلة بالعودة للقرار رقم [٩٣] لسنة ٢٠١١ لمجلس الوزراء والذي خول وزارة الكهرباء بالتعاقد مع أربع شركات بعينها، بمبلغ ستة مليارات و[٨٤٣] مليون دولار بالدفع الآجل، والملفت للنظر أن جلسة مجلس الوزراء كانت يوم ٢٩ من آذار الماضي ٢٠١١ ومحضر لجنة شؤون الطاقة هو يوم ٢٩ من آذار الماضي ٢٠١١ وكتاب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني الذي استند إليه قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ من آذار الماضي ٢٠١١ وخول القرار نفسه أعلاه وزارة الكهرباء بشراء وقود الكازويل روسي المنشأ وبالدفع الآجل لمدة ١٠ سنوات والجدير بالذكر أن الموازنة العامة لسنة ٢٠١١ لا تجيز الاقتراض او الدفع الآجل وهذه مخالفة قانونية صريحة للقوانين النافذة".

وأشار التقرير إلى أن "اللجنة الخاصة برئاسة وزير الكهرباء رعد شلال سعيد وعضوية كل من الوكيل الأقدم لوزارة الكهرباء رعد محسن الحارس ووكيل الوزارة لشؤون المشاريع سلام قزاز ووكيل الوزارة لشؤون التوزيع عامر الدوري ومستشار الوزير للأمور الفنية عادل حميد محمد والمفتش العام للوزارة علاء محيي الدين ومدير عام القانونية في الوزارة نادية عز الدين ومدير عام الاستثمار والعقود ليث حميد حسن، حسب محضر الاجتماع المرافق للجنة أعلاه".

بغداد تتهيأ لمبادرة تسوية الملف الإيراني النووي مع الغرب 3

حفلات التخرج: وداع الطلبة الأخير.. ومصدر إزعاج لآخرين! 14

تورّط مسؤولين كبار بالتهريب

لجنة برلمانية: السياحة الآثارية مهدّدة بفتاوى التحريم

□ بغداد/ المدى

كشفت لجنة السياحة والآثار في مجلس النواب أن فتاوى دينية تهدد السياحة الآثارية بالانقراض، فيما اتهمت شخصيات نافذة في الدولة بتهريب الآثار، ولفتت إلى أن بعض الوزراء غير المعنيين بهذا الملف اشتركوا في مفاوضات استرجاع بعض الآثار ما سمح بتسلمهم قطعا أثرية مزيفة.

وقال نائب رئيس اللجنة طلال الزوبعي في مقابلة مع "المدى" أمس: إن السياحة الآثارية "عرضة للانقراض بسبب الفتاوى الدينية، إذ أن بعض رجال الدين والأفكار الظلامية قوّضت السياحة داخليا في البلاد".

وأضاف "البعض يرى أن الآثار عبارة عن أصنام لا يجوز زيارتها عكس ما هو موجود في جميع الأمم"، مشيرا إلى أن "الفكر السياسي الإسلامي والفتاوى المتصلة به بعد العام ٢٠٠٣ تعد التهديد الأول للسياحة الآثارية لاسيما مدينة بابل التاريخية، إذ يحاول البعض التثقيف على عدم الاهتمام بها". وبشأن تهريب الآثار، بيّن أن عمليات تهريب الآثار تراجعت بعد العام ٢٠٠٩، غير أنه لم ينف انحسارها وقال: إن عمليات التهريب أصبحت تجري في "الخفاء بين آونة وأخرى".

وألمح الزوبعي إلى وقوف شخصيات نافذة في البلاد وراء عمليات تهريب الآثار، بالقول: "لا يمكن أن تكون العملية منسقة بهذه الدرجة لولا وجود شخصيات مهمة في البلد تساعد على تهريب الآثار للخارج، لكننا لا نملك حتى اللحظة وثائق تدين أشخاصا بعينهم".

ولفت إلى أن "العراق تسلم قطعا أثرية مزيفة والسبب الرئيس وراء ذلك هو أن الوفد المفاوض لم يكن يضم متخصصين بالآثار"، معربا عن أسفه لقيام "وزير التعليم العالي والبحث العلمي بهذه المهمة بالرغم من أنها خارج اختصاصه، وهو لم يكن الوحيد بل هناك آخرون اقتفوا أثره"، من دون أن يكشف عن أسماء الوزراء الذين قاموا بتسلم آثار مزيفة.

■ التفاصيل ص٦

المالكي يدعو إلى تبنّي خطة القمة العربية.. والدفاع النيابية تتحفظ

□ بغداد/ المدى

دعا رئيس الحكومة نوري المالكي، القائد العام للقوات المسلحة، الأجهزة الأمنية إلى الاستفادة من الخطط الأمنية التي نفذت خلال القمة العربية لتطبيقها خلال الفترة المقبلة، مؤكدا تطوير الخطط الأمنية.

المالكي الذي كان يتحدث على هامش اجتماعه بخلية الأزمة وبحضور وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي، ذكر أن "تمكّن الأجهزة الأمنية من تفكيك الكثير من الخلايا الإرهابية وإفشال مخططاتهم قبل تنفيذها يمثل تقدما يجب المحافظة عليه"، ودعا المالكي القادة العسكريين إلى "تطوير الخطط الأمنية في المرحلة المقبلة".

لجنة الأمن والدفاع، وضعت علامات استفهام كثيرة على حديث المالكي والضباط العسكريين في اجتماع خلية الأزمة، مبدية استغرابها من الدعوة لتعميم التجربة الأمنية في القمة العربية، محذرة من أن هذا الإجراء سيحول بغداد إلى قسمين الأول معسكرا للجيش والشرطة وآخر تسوده فوضى الاختناقات المرورية. وقال عضو اللجنة شوان محمد طه "يجب أن تكون هناك نظرة أخرى غير تلك المعتمدة حاليا في استتباب الأمن داخل العراق.. اعتمدت خلال القمة العربية على حجم وكم المعدات العسكرية والأشخاص مما أدى إلى إرباك امني وليس حفظا له كما يقول القائد العام للقوات المسلحة.. لم تحقق الخطة الأمنية للقمة ميزة تذكر".

ويفضل طه تكثيف الجهد الاستخباري باعتباره "شريان المنظومة الأمنية"، وأردف "وفقا لما جاء به المالكي يجب تقسيم بغداد إلى جانبين.. الأول للثكنات العسكرية والمصدات الكونكريتية... وآخر متروك للزحامات المرورية والفوضى الأمنية".

■ التفاصيل ص٣

وزارة الثقافة في اقليم كردستان ومؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون
برعاية رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني
للإعلام والثقافة والفنون For Media Culture & Arts

معرض أربيل الدولي للكتاب 6

خير جليس
Best Friend

اسياسيل تجمعنه سوه SPONSOR

أربيل - بارك سامي عبد الرحمن 2 ـ 11 /نيسان/2012

مصرف المنصور للاستثمار MANSOUR BANK

يسره أن يدعو مساهميه الكرام الى مراجعة فرعه الرئيسي في شارع سلمان فائق لتسلم صكوك ارباحهم عن سنة 2011 اعتباراً من يوم الاحد 2012/4/8 .